يقوم في دولة منها أكثر من مصنع واحد . ويعود السبب في ذلك الى ضرورة تجنيب ايقاف هذه المصانع عن العمل أو مصادرتها في آن واحد اذا ما قرر البلد المضيف ذلك لأسباب متعددة ، على حين ان تفرق هذه المصانع في معظم البلدان العربية يتيح للثورة فرصا لتأمين بقاء عدد منها مستمرا بالعمل تحت اشرافها ولمصلحتها ، ذلك لأنه لا يعقل أن تجمع عشرون دولة عربية على اغلاق جميع المصانع دفعة واحدة وبالتالي مصادرتها .

ان اقامة الثورة للمصانع في البلاد العربية يتيح لها امكانية الافادة من الامكانات المادية والبشرية المتوفرة في هذه الدول كأن تقوم الثورة بمشاريع مشتركة مع حكوماتها لانتاج الاسلحة المختلفة التي تحتاجها هي وتلك الحكومات معا ، على أن يؤخذ بعين الاعتبار أهمية التدريب التقني للمقاتلين في هذه المصانع . خاصة وانه يوجد في الدول العربية جامعات وكليات للهندسة لا يستفاد من مختبراتها ومدرسيها بالشكل الصحيح . وفي هذه الحالة يمكن الاتفاق مع هذه الحكومات على تحريك فعاليات تلك الجامعات والقيام بمهام تطبيقية لتلك المصانع يكون بمقدورها توفير الوقت والجهد والمال للمؤسسات التصنيعية المقترح اقامتها . ومن القنوات الممكن سلوكها في سبيل تقنية المقاتل الفلسطيني ، اقامة دورات تدريبية لهم في المصانع الحربية والمدنية في الدول العربية وفي الدول الاشتراكية والدول الصديقة الاخرى التي تقبل التعامل مع الثورة . وهنا يجب الانتباه الى نوعيات المقاتلين وخلفياتهم العلمية ، فالذين سيرسلون في هذه البعثات يجب ان يكونوا من ذوي الخلفيات الحسنة والا سيكون ارسالهم مضيعة للوقت .

أما التوجه الثاني فيهدف الى تقنية كافة قطاعات الشباب الفلسطيني الذي سيرفد الثورة خلال العقد أو العقدين القادمين ، بالمقاتلين والتقنيين لاتمام مسيرتها النضالية الطويلة حتى التحرير . وأول خطوة في هذا الاتجاه تهدف الى درس أوضاع التعليم الابتدائي والثانوي الذي يناله الشعب الفلسطيني وذلك من اجل وضع التعليم في خدمة تقنية مقاتلي الغد . وأثناء اتمام الدراسة ، يجب ألا نتسرع ونعطي أحكاما تقليدية مغلوطة من تلك التي يتبناها عادة أولئك المنظرين في التحديث التقني في الوطن العربي . فالتعليم الابتدائي والثانوي المقدم للناشئة في كل الوطن العربي (ومن ضمنها الناشئة الفلسطينية) قد وضع أساسا لخدمة أغراض التعليم الجامعي . أي أن مئة بالمئة من الطلاب في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي يدرسون كي يلتحقوا بالجامعة بعد انهاء هاتين المرحلتين . لكننا نعلم أن أرقى بلاد العالم لا يتجاوز التعليم الجامعي فيها نسبة العشرين في المئة من مجموع طلابها ، وكون المجتمع العربي من المجتمعات غير المتقدمة فان ذلك يعني أن نسبة التعليم الجامعي فيه لا تتجاوز **العشرة بالمئة** على أكبر تقدير . من هنا نرى بشاعة الجريمة التي ترتكب بحق الطالب العربي والفلسطيني اذ ان مناهج التعليم وضعت فقط لخدمة العشرة بالمئة من الطلاب (الجامعيين) واما التسعون بالمئة من الطلاب فقد أغفلتهم الأيدي المشرفة على هذه المناهج .

ومن هذا المبدأ التربوي الخاطىء يجب أن يبدأ تعديل برامج تعليم الطالب الفلسطيني (والعربي) لتكون قاعدته التربوية في خدمة الأغلبية الساحقة من الطلاب الذين سينطلقون بعدها الى حقول التقنية المختلفة ، شريطة ألا يؤثر ذلك على الفرص المتاحة لنسبة العشرة بالمئة من الطلاب الذين سيسعون للالتحاق بجامعاتهم من أجل تحصيل الدرجات العلمية العالية ..

وبالطبع سيتنافى هذا الحديث مع رأي المنظرين في حقل التحديث التقني على اعتبار